# مواجهة المشكلات المرورية

« دراسة مقارنة »

رسالة مقدمة لكلية الدراسات العليا بأكاديمية الشرطة
للحصول على درجة الدكتوراه فى علوم الشرطة

إعداد
الباحث / صفوت محمد كامل

## لجنة المناقشة والحكم

اللواء الدكتور/ محمد حافظ الرهوان أستاذ الاقتصاد والمالية العامة بكلية الشرطة ومدير كلية الدراسات العليا « الأسبق » ( رئيساً )

الأستاذ الدكتور/ خالد السيد قدرى أستاذ إدارة الأعمال المساعد بكلية التجارة - جامعة عين شمس ( عضواً )

اللواء الدكتور/ جمال حواش عضو هيئة التدريس بأكاديمية ناصر العسكرية العليا ( عضواً ومشرفاً )

اللواء الدكتور/ عبد الحليم حلمى كبير معلمى كلية الدراسات العليا « الأسبق » ( عضواً ومشرفاً )

اللواء/ سراج الدين زغلول مساعد وزير الداخلية للشرطة المتخصصة « الأسبق » ( خبيراً )

٢٠١٣ م

يتسم هذا العصر بالتقدم التكنولوجي والتغيرات السريعة في كثير من المجالات المادية والتقنية والاقتصادية والثقافية، فقد وفر لإنسان هذا العصر كثيرًا من أسباب الرفاء والهناء، ولكن كثيرًا منهم لم يحسنوا الاستفادة منها فوظفوها توظيفًا سلبيًا يتمثل في التهديدات الأمنية والاجتماعية وما أفرزته من مظاهر الجريمة والإرهاب، وتأتى المشكلات المرورية وما ينتج عنها من أضرار مادية واجتماعية ونفسية في مقدمة تلك السلبيات حتى غدت المسألة المرورية من أولويات كثير من الدول التي اتخذت مجموعة من الوسائل للحد منها من خلال منظومة متعددة من الأنظمة والقوانين والحملات التي تسعى إلى غرس قيم احترام قواعد السير.

وأصبحت مشكلة وأزمات المرور عالمية تعاني منها المجتمعات المعاصرة. فقد برزت مشكلة المرور نتيجة لتعاظم حجم حركة النقل على الطرق نظرًا لتزايد معدل ملكية السيارات الخاصة، كذا للارتفاع المستمر في عدد الرحلات التي يقوم بها الشخص، ومتوسط طول الرحلة سواء أكانت رحلات للعمل أو للترفيه ، فمن المعلوم أن هناك تضخمًا متسارعًا في حجم وامتداد التجمعات السكنية الرئيسية، كما أنه كلما ارتفع دخل الفرد تباعد مكانا العمل والسكن، هذا بالإضافة لتضخم حجم المشروعات، وقد أدى هذا إلى تضاعف حجم حركة النقل بمختلف وسائله ، خاصة النقل البري على الطرق، وهو ما يتطلب وجود تنظيم علمي متطور يحد من حوادث المرور التي تعد من أهم أسباب الوفيات في مختلف المجتمعات، وأصبح تنظيم المرور من القضايا القومية متعاظمة الأهمية؛ حيث إن لها انعكاسات مباشرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

ولقد بات واضحًا أن المشكلات الناتجة عن حوادث المرور في مختلف أنحاء العالم، من المشكلات الأمنية المعاصرة التي تستدعي قلق مختلف الأجهزة الأمنية والصحية والاقتصادية في البلاد، بل تشير دراسات كثيرة أن بعض الدول العربية

تواجه معاناة أشد ضرراً مما تجابهه الدول الصناعية المتقدمة على المستوى البشري والاقتصادي معًا.

ولقد أصبحت الخسائر الناتجة عن حوادث السيارات، تفوق غيرها من الخسائر الناجمة عن مختلف أنواع الجرائم الأخرى ... فأصبح عدد الضحايا من وفيات وجرحى ومعاقين الناجمة عن الحوادث المرورية في العالم ومنه المنطقة العربية تتجاوز عدد الذين يقتلون أو يتأثرون سنويًا بمختلف أشكال الصراعات والنزاعات الأمنية على المستوى الدولي، ولقد كشفت الإحصائيات العالمية أن هناك ما يقدر بأكثر من ٣٠٠ ألف شخص يموتون سنويًا في العالم ويصاب من عشرة إلى خمسة عشر مليون شخص نتيجة لحوادث مرورية، وغالبًا ما تترك هذه الحوادث نسبة من الإصابات الجسيمة المؤدية إلى إعاقات مختلفة .

وتعاني مصر من تزايد حوادث الطرق في الفترة الأخيرة وقد أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع إجمالي حوادث السيارات إلى ٢٢ ألفًا و ٧٩٣ حادثة عام ٢٠٠٩ بنسبة زيادة ٨,٩% عام ٢٠٠٨؛ حيث بلغت ٢٠ ألفًا و ٩٣٨ حادثة وبلغ عدد حوادث الطرق السريعة ٥٠١٤ حادثة بنسبة ٢٢% من إجمالي حوادث السيارات على مستوى الجمهورية عام ٢٠٠٩؛ حيث يسقط نتيجة هذه الحوادث أعداد كبيرة من الضحايا ما بين قتيل ومصاب[١].

وقد أثبت تقرير منظمة الصحة العالمية[٢] أن معدلات الوفيات لكل عشرة آلاف مركبة مسجلة في الدول النامية تعادل عشرين ضعفًا لتلك المسجلة في الدول الأوروبية ودول أمريكا الشمالية، كما أن معدلات الحوادث المرورية سجلت

---

**(١)** جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الإدارة العامة للإحصاء ٢٠٠٩.

**(٢)** تقرير منظمة الصحة العالمية عام ٢٠٠٤.

انخفاضًا خلال العقدين الماضيين في الدول الصناعية، بينما لا تزال هذه المعدلات تتصاعد في الدول النامية ، مما دعا منظمة الصحة العالمية إلى إطلاق تسمية هذه المشكلة بأنها مرض العصر، ولابد من العمل الجاد لاستئصاله أو على الأقل التخفيف من أعراضه وآثاره ، ولقد نجحت الدول الصناعية في مواجهة مرض العصر – حوادث المرور– وذلك من خلال جهود ضخمة بذلتها تلك الدول منذ نهاية الستينيات من القرن الماضي– وقد تركزت هذه الجهود في العمل على أبعاد متعددة في الطريق نحو مواجهة المشكلة فكان التركيز كبيرًا على البعد البشري والبعد الصناعي للسيارة، والبعد الهندسي للطرق وبعض الخدمات الإسعافية الطارئة:

- فالبعد البشري تضمن العمل على رفع مستوى أداء السائق على الطريق وكيفية الرقي بمستوى الوعي المروري لديه.
- أما البعد الصناعي للسيارات فقد تمثل في تحسين أجهزة ومواصفات السلامة داخل المركبة من أجل تخفيف خطورة التصادم على شاغلي المركبة أثناء وقوع الحادث.
- كما أن التصميم الهندسي للطريق وتطورها يعد عاملاً أساسيًا من عوامل السلامة المرورية أساسا فيه لتخفيف آثار الصدم ومساعدة السائق أثناء رحلة القيادة على تفادي الحادث المروري.
- والبعد الأخير والمهم أيضًا، تركز في تطوير الخدمات الإسعافية الطارئة وسرعة استجابتها بعد وقوع الحادث لإنقاذ المصابين والتخفيف من درجة خطورة إصابتهم.

وتعد الدراسة جديدة، فهي تعتمد على المقارنة بين مدينة القاهرة ومدينة دبـــي. وقد تم اختيار مدينة دبي لما تمتاز به من كثافة مرورية عالية، وتم التغلـــب عليهـــا باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، وتهتم هذه الدراسة بدراســـة الجانـــب الإداري بالنسبة للنظم المرورية المستحدثة في مجالات العمل الشرطي وذلك لتقديم الحلـــول العملية لمشكلة المرور بين البلدين.

هذا بالإضافة إلى أن موضوع الدراسة يتناول إدارة المرور بوجه عام كأحـــد الحلول لمواجهة المشكلات المرورية.

## وتهدف الدراسة إلى: –

- التعريف بالمشكلات المرورية وصورها وأسبابها وتأثيراتها.
- بيان حجم الحوادث والمشكلات المرورية ومدى خطورتها من خلال استخدام أهم المؤشرات المتفق عليها دوليًا.
- مراحل إدارة المشكلة المرورية وعوامل نجاحها.
- أهمية التخطيط لمواجهة المشكلات المرورية وعوامل نجاحه.
- دور وأهمية أجهزة المرور في إدارة المشكلات المرورية.
- اقتراح استراتيجية للسلامة المرورية للحد من حوادث ومشكلات المرور ورفع مستوى الوعي المروري والسلامة المرورية.
- مقارنة نظم المرور مع بعض الدول المختلفة التى تتشابه ظروفها مع مدينة القاهرة التي نجحت إلى حدٍ ما في حل مشكلة المرور (مدينة القاهرة مقارنة مع مدينة دبى).
- دور الشرطة في حل مشكلات المرور.
- وضع استراتيجية مرورية بعيدة المدى لحل مشاكل المرور.